

مقياس النظام المالي والبنوك

السنة الأولى ماستر قانون أعمال

المحور الأول: ماهية النظام المالي والبنكي

المبحث الأول: ماهية النظام المالي

نتناول تفصيل ماهية النظام المالي من خلال الحديث عن مفهوم النظام المالي في المطلب الأول ومكونات أو عناصر هذا النظام في المطلب الثاني.

المطلب الأول: مفهوم النظام المالي

نفصل الحديث عن مفهوم النظام المالي من خلال الحديث عن تعريف النظام المالي في الفرع الأول والقطاعات الرئيسية ذات التأثير فيه في الفرع الثاني، ثم وضائف النظام المالي في الفرع الثالث.

الفرع الأول: تعريف النظام المالي

يمكن تعريف النظام المالي على أنه مجموعة المؤسسات والأسواق المالية التي يتم من خلالها انتقال الأموال من المدخرين إلى المستثمرين أو من المقرضين إلى المقترضين، من خلال كافة الآليات التي تضمن تبادل وحياسة الأصول والأدوات المالية المختلفة.

كما يمكن تعريفه أيضا على أنه مجموع المؤسسات والأعوان التي تسمح لبعض الوحدات الاقتصادية ذات العجز خلال فترة زمنية بالإنفاق أكثر مما تملك، ومن جانب آخر تسمح للوحدات ذات الفائض بتوظيف هذه الفائض.

من خلال هذين التعريفين يتبين أن النظام المالي لأي اقتصاد في الدولة هو عبارة عن مجموعة من الوحدات أو القطاعات المدخرة ومجموعة أخرى من الوحدات أو القطاعات المستثمرة، تتوسط بينها منشآت وأسواق مالية. ومنه يجب التعرف على هذه الوحدات الرئيسية ذات التأثير في النظام المالي.

الفرع الثاني: قطاعات الرئيسية ذات التأثير في النظام المالي

القطاعات أو الوحدات الرئيسية ذات التأثير في النظام المالي ومنه ذات التأثير في النظام الاقتصادي للدولة هي: القطاع الاستهلاكي (العائلي)، القطاع الانتاجي، القطاع الحكومي والقطاع الأجنبي.

أولاً: القطاع الاستهلاكي (العائلي)

يمثل قطاع العائلات والأفراد، حيث تعتبر مصدرا مهما من مصادر الادخار من جهة، ومصدرا مقرضا للأموال من جهة أخرى. تنفق العائلات من دخلها الجاري من أجل شراء السلع والخدمات، كما يمكن أن تقترض لتمويل مشترياتها ذات الطبيعة الاستهلاكية (شراء أو بناء المساكن، شراء السيارات، التأثيث، التجهيز...)

ثانياً: القطاع الانتاجي

يتكون هذا القطاع من المؤسسات الاقتصادية التي تقوم بعمليات انتاج السلع والخدمات المختلفة. هذا القطاع يحتاج إلى مصادر مالية مختلفة لتمويل استثماراته في المنشآت والمعدات وتمويل المشتريات من المواد الأولية التي تحتاجها عملية الانتاج. ويعمل هذا القطاع على الرفع أو المحافظة على الطاقة الانتاجية في الاقتصاد الوطني من خلال مختلف العمليات الاستثمارية التي يقوم بها لتعويض ما اهتلك في العملية الانتاجية. ومن جهة أخرى يعتبر هذا القطاع مصدرا من مصادر الادخار.

ثالثاً: القطاع الحكومي

تساهم الحكومات في النظام المالي من خلال انشطتها في الاقتراض أو الاقتراض، ويعتمد هذا على الميزانية العامة للدولة، فهي تدخر عندما تحقق فائضا وتستثمر في المشاريع المادية أو المالية. كما يمكن أن تقوم الحكومة بعملية الاقتراض في حالة وجود عجز في الميزانية العامة، من خلال اصدار أدوات مالية أو الاقتراض من مصادر داخلية أو خارجية.

رابعاً: القطاع الأجنبي

يرتبط دور القطاع الاجنبي في النظام المالي للدولة بوضع ميزان المدفوعات، ففي حالة عجزه يلعب هذا القطاع دور المقرض في السوق المالي عن طريق شراء أدوات مالية (أسهم وسندات) أو حسابات جارية أو عن طريق الاستثمار المباشر، أي استخدام الادخارات الأجنبية لتغطية العجز. كما يلعب القطاع الاجنبي دور المقرض في حالة الفائض عن طريق بيع أدوات مالية للشركات المحلية أو توظيف هذا الفائض في الاسواق المالية الاجنبية.

الفرع الثالث: وظائف النظام المالي

لا يقتصر دور النظام المالي في الدولة على التمويل فقط، بل يؤدي خدمات مالية أخرى في غاية الأهمية ينعكس أثرها في تنمية الاقتصاد الوطني، من هذه الوظائف نذكر ما يلي:

أولاً: توفير الموارد المالية

يعمل النظام المالي على توفير مصادر لتعبئة ادخار الأفراد والمؤسسات، مما يؤدي إلى إرجاء الاستهلاك في الوقت الحاضر من أجل الحصول على الأفضل في المستقبل، أي دعم الاستثمار ويسهل بذلك تحريك الأموال عبر الزمن. كما يعمل النظام المالي على نقل الموارد المالية من مكان لآخر بتوفير الأدوات التي تسمح بتنقل الأموال من المكان الأقل مردودية إلى المكان الأكثر مردودية.

ثانياً: توفير وسائل الدفع

من أهم وظائف النظام المالي تقديم القروض والائتمان للأفراد والمؤسسات للقيام بعمليات الدفع عند شرائهم السلع والخدمات لتفادي ضياع الوقت، والزيادة من فعالية النظام بتوفير وسائل الدفع والتعويض، والتطور المتتالي لأشكال النقود (من النقود الورقية إلى الشيكات إلى التحويلات و البطاقات البنكية والنقود الالكترونية).

ثالثاً: الاشتراك في الموارد وتجزئة الملكية

من خلال البنوك والبورصة يمكن النظام المالي إمكانية الاشتراك أو تجميع ثروات الأشخاص الطبيعية أو المعنوية لوضعها تحت تصرف المؤسسات، ومن ناحية الاستثمار يمكن النظام المالي المستثمرين الصغار من استثمار أموالهم في مؤسسات كبيرة عن طريق تجزئة الملكية بين عدة أشخاص.

رابعاً: توفير السيولة

يهتم كثير من المستثمرين بسيولة استثماراتهم المالية. ويقصد بالسيولة قدرة الأصل المالي على التحول بسرعة إلى نقود قانونية خلال فترة قصيرة لكي يتمكن المستثمر من الاستجابة بسرعة للفرص الجديدة أو الأحداث غير المتوقعة. وهنا يمكن دور النظام المالي في توفير نظام للمتاجرة يجعل هذه الأصول أكثر سيولة كما يرغب فيها المدخر.

المطلب الثاني: عناصر النظام المالي

بالإضافة إلى القطاعات أو الوحدات الاقتصادية غير المالية ذات التأثير المباشر في النظام المالي، السابقة الذكر، يتكون النظام المالي من ثلاثة عناصر أساسية هي: المؤسسات المالية (الفرع الأول)، الأسواق المالية (الفرع الثاني) والأدوات المالية (الفرع الثالث).

الفرع الأول: المؤسسات المالية

يشمل مفهوم مؤسسات الوساطة المالية المنظمات المالية التي تمارس وظيفة تعبئة المدخرات وإعادة استثمارها أو توجيهها إلى القطاعات الاقتصادية المختلفة وتشترك هذه المؤسسات في أداء الوظيفة الأساسية للوساطة المالية، لكنها تختلف من حيث طبيعة أدائها المستخدمة في تكوين أصولها وخصومها وطبيعة الحقوق والخدمات التي تتيحها للدائنين وتحصل عليها من المدينين، وتأخذ الأشكال التالية:

أولاً: البنك المركزي

يعتبر البنك المركزي قلب الجهاز المصرفي، فهو مؤسسة نقدية حكومية تتولى إدارة السياسة النقدية وتهتم على النظام النقدي والمصرفي في البلد، ويقع على عاتقها مسؤولية إصدار العملة والرقابة على النظام المصرفي والائتمان لزيادة النمو الاقتصادي والمحافظة على الاستقرار النقدي عن طريق توفير الكميات النقدية المناسبة وربطها بحاجات النشاط الاقتصادي بما يحقق المحافظة على القيمة الداخلية للعملة الوطنية وتحقيق التوازن في المدفوعات الخارجية. كما يقوم بدوره كمقرض أخير للمؤسسات البنكية المختلفة ويحصل منها على الودائع التي تستخدم لأغراض المقاصة بين هذه المؤسسات.

ثانياً: مؤسسات الإيداع

وهي مؤسسات مالية تتميز بقبول الودائع من الوحدات الاقتصادية بغرض توظيفها في أنشطتها المختلفة كمنح الائتمان، والاستثمار في الأوراق المالية، كما تقوم بدور هام في عملية إنشاء النقود خاصة منها المصارف التجارية لذلك تساهم في التأثير على العرض النقدي، وتنقسم إلى:

أ- مؤسسات مصرفية تقبل الودائع ومن أهمها البنوك التقليدية والإسلامية.

ب- مؤسسات غير مصرفية تقبل الودائع وتشمل بدورها المؤسسات التالية: مؤسسات الادخار والإقراض

بنوك الادخار المشتركة، اتحادات الائتمان

ثالثاً: المؤسسات غير الوداعية

وتصنف إلى مؤسسات تعاقدية ومؤسسات غير تعاقدية.

أ- المؤسسات التعاقدية: هي مؤسسات مالية لا وداعية تقوم بتجميع مواردها على فترات دورية وعلى أساس تعاقدية، وتستطيع هذه المؤسسات التنبؤ بدرجة عالية من الدقة بمقدار ما ستدفعه من الأموال لصالح المنتفعين في المستقبل وتتمثل أساساً في شركات التأمين، صناديق التقاعد.

ب- مؤسسات الاستثمار: هي مؤسسات مالية وسيطة وظيفتها الأساسية جمع الموارد المالية من خلال بيع الأصول المالية المختلفة للجمهور واستثمارها في الأسهم والسندات، ومن أهمها: شركات الاستثمار (التمويل)، الصناديق المشتركة، الصناديق المشتركة لسوق النقد.

الفرع الثاني: الأسواق المالية

تلعب الأسواق المالية دوراً بالغ الأهمية في النظم الاقتصادية والمالية الحديثة، من خلال استقطاب رؤوس الأموال وتوظيفها، حيث تعمل على التقريب بين القطاعات الموفرة للدخار وتلك التي تقوم بالاستثمار وتكوين رؤوس الأموال.

تعرف السوق المالية على أنها: وسيلة ينتفي فيها شرط المكان، يلتقي خلالها المشترون والبائعون

والوسطاء والمتعاملون الآخرون من ذوي الاهتمامات بالأدوات المالية والنقدية أو بالصرف الأجنبي بغرض تداول الأصول المالية المختلفة لفترات متباينة اعتماداً على قوانين وأنظمة وتعليمات معتمدة محلياً أو دولياً.

هناك عدة تصنيفات للأسواق المالية تقوم على أسس مختلفة حيث تقسم إلى: أسواق نظامية

وأسواق غير نظامية، أسواق أولية وأسواق ثانوية، أسواق فورية وأسواق مستقبلية، أسواق رأس المال وأسواق النقد، أسواق محلية وأسواق دولية.

ونظراً للتطور الذي عرفته الأسواق والأدوات المالية في ظل التحولات الاقتصادية وعولمة أسواق

المال، برزت صعوبة وضع حدود فاصلة للتفريق بين هذه الأسواق. لذلك سننعمد معيار أجل الاستحقاق لأنه الأكثر شيوعاً في دراسة أنواع السوق المالي، حيث يقسم هذا الأخير إلى: سوق النقد وسوق رأس المال.

أولاً: سوق النقد

هو سوق المعاملات المالية قصيرة الأجل، والهدف الأساسي من وجود هذا السوق هو تمويل المشاريع الإنتاجية ومدها بالقروض. وتتمثل أهم مؤسساته في البنك المركزي والبنوك التجارية، وأهم أدوات الاستثمار التي يتم تداولها هي : أذونات الخزنة، القبولات المصرفية، شهادات الإيداع. وتتميز أسواق النقد بخصائص عديدة نذكر منها:

- يتم فيها تداول أدوات مالية قصيرة الأجل تتراوح فترات استحقاقها ما بين يوم واحد في بعض الحالات وسنة واحدة بشكل عام.
- تتميز الأسواق النقدية بسيولتها العالية نسبياً وذلك لسهولة تحويل الأدوات المتداولة فيها إلى نقود.
- نظراً للتعامل بالأدوات المالية قصيرة الأجل وارتفاع سيولتها فإنها مقارنة بأسواق رأس المال التي تتعامل بالأدوات الاستثمارية طويلة الأجل، تعاني من مخاطر أقل.
- إن غالبية الأسواق النقدية تتعامل بالأدوات ذات القيم الكبيرة وهذا يجعل الاستثمار في هذه الأسواق مركزاً على المؤسسات الكبيرة بدلاً من الأشخاص الطبيعيين، أو يجري التبادل من خلال سماسرة ومتاجرين يركز دورهم على جمع الزبائن لأنه من الصعب على صغار المستثمرين تملك هذه الأدوات مباشرة، وبالتالي تقليل درجة المخاطرة.
- يتدخل البنك المركزي في هذه السوق لتغيير أسعار الفائدة قصيرة الأجل لضبط النشاط الائتماني.

ثانياً: سوق رأس المال

يعرف سوق رأس المال بأنه ذلك السوق الذي يسمح بالتمويل الطويل الأجل لتحقيق الدخل المتتابع للمستثمر من خلال تداول الأدوات الاستثمارية والمتاجرة بالأوراق المالية المصدرة والتي تستحق بعد آجال متوسطة أو طويلة.

ومن أهم خصائص سوق رأس المال ما يلي:

- من حيث العائد: يمتاز الاستثمار في سوق رأس المال بالوفرة، مما يدفع المستثمرين للاهتمام بالدخل أكثر من اهتمامهم بالسيولة، لذلك يجب أن تتوافر الأدوات الاستثمارية الأكثر عائداً بأقل تكلفة ممكنة.
- من حيث التنظيم: يعد أكثر انتظاماً من السوق النقدي نظراً لكون المتعاملين فيه على درجة كبيرة من التخصص والخبرة في عقد الصفقات المالية.

-يتيح فرصة التمويل لكثير من المشروعات الإنتاجية التي تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة لأجل طويل.

الفرع الثالث: الأدوات المالية

يقصد بالأدوات المالية جميع أصناف العقود المالية التي تبرم بين الوحدات الاقتصادية. ويختلف تصنيفها من دولة لأخرى حسب المعيار المعتمد في الدولة. وبصفة عامة تقسم إلى قسمين الأصول المالية والأدوات المالية الأخرى.

أولاً: الأصول المالية

تتمثل في العملة، الأوراق المالية، الودائع، المشتقات المالية. وهي مطالبات مالية ذات قيمة يمكن اثباتها. ويكتسب مالكوها حقوقاً غير مشروطة.

ثانياً: الأدوات المالية الأخرى

تتمثل أساساً في الضمانات المالية والتزامات القروض. وهي احتمالية ومشروطة بوقوع أحداث غير مؤكدة في المستقبل. مثال ذلك، تكفل الضمانات إتاحة الأموال المطلوبة دون أن ينشأ أي أصل مالي، إلا في حالة عدم قدرة المدين على السداد.

ويستند تصنيف الأدوات المالية إلى أصول مالية وأدوات مالية أخرى إلى معيارين:

أ- سيولة الأصل: وحسب هذا المعيار تصنف الأصول المالية إلى:

1- أصول مالية شديدة السيولة: هي مجموع وسائل الدفع التي يمكن استعمالها بدون تكلفة ودون إجراءات. وتشمل العملة الورقية والمعدنية والحسابات الجارية للبنوك التجارية.

2- أصول مالية شبه سائل: تضم بقية الودائع لدى البنوك وحسابات صناديق الادخار بالإضافة إلى الأوراق المالية قصيرة الأجل.

3- أصول مالية ذات سيولة غير مؤكدة: وتتمثل في الأصول التي يتطلب تحويلها إلى سيولة تكلفة وتحمل درجة من المخاطر وتضم مجموع الأوراق المالية.

4- أصول مالية عديمة السيولة: وتشمل الأصول التي لا يمكن تحويلها إلى السيولة من الدرجة الأولى.

ب- الخصائص التي تحدد شكل العلاقة بين الدائن والمدين: حيث تصنف الأدوات المالية على أساس العلاقة بين الدائن والمدين فيما إذا كانت مشروطة أو غير مشروطة.